الباب الثانى

ضبط وتقنين المصطلحات فى المكنز

تفرض عملية تصميم المكنز توافر قواعد معينة تحكم صياغة المصطلحات المستعملة فيه. ومع اختلاف تلك القواعد من مكنز إلى آخر إلا أن هناك اتفاقًا بديهيًا على أمرين أساسيين:

الأول: أن تستعمل صيغة الاسم أساسًا لا الفعل
الثانى: أن يكون المعنى واضحاً لفئة المستخدمين للمكنز

والمصطلحات المستخدمة في المكنز قد تدل على مفاهيم أو تشير إلى كيانات فردية. والأخيرة قد تكون أسماء أعلام أو أسماء نبات وحيوان أو أسماء مواقع جغرافية أو أحداث تاريخية وغيرها من الأمور التي تحمل دلالات معرفية خاصة لفئة مستخدمي المكنز.

ونتناول فيما يلى الصعوبات التى يتم التعرض لها في إعداد المكنز عند صياغة وضبط المصطلحات فيه.

أولا : صيغة الاسم

الاسم كلمة تدل بذاتها على شئ محسوس - أو غير محسوس يعرف بالعقل - وهو فى الحالتين لا يقترن بزمن[1]. وتأخذ صيغة الاسم أحد شكلين: المصطلح البسيط أو المصطلح المركب.

---

[1] عباس حسن، **النحو الوافى**. - ص٢٦.

١- المصطلح البسيط

ويعنى به المصطلح الذى يتكون من كلمة واحدة وهو أبسط أنواع الصياغة للاسم وأسهلها من ناحية الترتيب وأفضلها من جهة الإدراك. ويمكن أن يقال أن هذا النوع من الصياغة هو النوع المثالى من الناحية الشكلية لبناء المكانز وأكثرها انتشارًا فى المكانز الموجودة حاليًا؛ فهو يستعمل للدلالة على المصطلحات العامة والخاصة على السواء؛ والمشكلة الرئيسية التى تعترض عملية تصميم المكنز تكمن فى صعوبة تحديد أى حالات الكلمة أفضل للاستعمال: المفرد أم المثنى أم الجمع؟ وتعود أهمية الاختيار من بين الحالات الثلاثة هذه إلى أنها تؤثر في ضبط المصطلح ومكانه فى المكنز؛ إذ تختلف مواضع الكلمات حسب رسم الكلمة وهجائها حال ترتيبها ترتيبًا ألفبائيًا.

وتتمثل أهمية مشكلة رسم الحروف فى الفروق التى تطرأ على شكل الكلمة والاستثناءات التى تصاحبها فى حالة الإفراد والتثنية والجمع.

فمن المشاكل التى يمكن أن تصاحب المصطلحات فى حالة الإفراد ورود عدة اشتقاقات للكلمة نابعة من نفس الجذر ومعطية نفس المعنى مما يصعب معه تحديد أي الاشتقاقات أفضل فى اعتماده كمصطلح؛ فمثلا إذا أخذنا الجذر ل- ع- ن تظهر لنا عدة ألفاظ مشتقة منه وهى اللعن واللعان والملاعنة وكلها يدل على معنى واحد اصطلح عليه الفقهاء وهو رمى الرجل امرأته بالزنا وهو لم يستكمل عدد الشهود الواجب توافره لإقامة الحد؛ وهي لم تقر بذلك وهو لم يرجع عن رميه إياها فاستلزم التفريق بينهما أمام القاضى تفريقًا لا رجعة بعده مع سقوط الحد عن كليهما فيحلفان بصدقهما وبأن لعنة ا لله عليهما إن

كانا من الكاذبين. وهو ما يستدل من قوله تعالى: ﴿وَالذِينَ يَرمُونَ أَزواجَهُم ولَم يَكُن لَّهُم شُهَدَاءُ إلا أَنفُسُهُم؛ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِم أَربَعُ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إنهُ لَمِنَ الصَادِقِين ۞ وَالخَامِسَةُ أَنَّ لَعنَةَ اللهِ عَلَيهِ إن كَانَ مِنَ الكَاذِبِينَ ۞ وَيَدرَؤُا عَنهَا العَذَابَ أَن تَشهَدَ أَربَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إنهُ لَمِنَ الكَاذِبِينَ ۞ والخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيهَا إن كَانَ مِنَ الصَادِقِينَ﴾ (النور: ٦-٩).

والسؤال المطروح الآن أى من الكلمات المشتقة تلك يكون المصطلح المفضل للأخذ به فى المكنز؛ إذا سلمنا سلفاً أن الألفاظ الثلاثة مستعملة بين الفقهاء ودالة على نفس المعنى المشار إليله سابقًا. فعلى الرغم من أن رجال اللغة يعتبرون ان اختلاف وزن الكلمة مؤد لاختلاف المعنى ولو بفروق لغوية بسيطة إلا أنه من وجهة نظر بناء المكانز لا تبرر مثل هذه الفروق الاختلاف المؤدي إلى التفريق بينها فى الاعتبار كألفاظ متكافئة؛ إذ أن المستخدم النهائى للكلمة هو المحدد لجهة المعنى التى ينبغى أن يتم التعامل معها؛ ولعل مثل هذا الأمر يتضح إذا ما أخذنا لفظين مثل (الصيام) و (الصوم) وهما فى أصل اللغة يعنيان الإمساك عن الفعل مطعمًا أو كلامًا أو مشيًا[٢]؛ إلا أنهما من جهة المعنى الدقيق يختلفان: فالصوم يقف للفعل والصيام يذهب للحالة أو الصفة؛ فعلى سبيل المثال ورد الصوم في قوله تعالى: ﴿فَقُولِي إني نَذَرتُ لِلرَّحمَنِ صَومًا فَلَنْ أُكَلِّمَ اليَومَ إنسِيًّا﴾ (مريم: ٢٦)؛ فجاء الصوم فى محل الفعل كمقابل للفعل أكلّم؛ بينما ورد الصيام فى قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الذِينَ مِن قَبلِكُم لَعَلَّكُم تَتقُونَ﴾ (البقرة: ١٨٣)؛ فجاء الصيام بمعنى الحالة كتأكيد وصفى لما كان عليه حال الذين سبقوا. وعلى الرغم من ذلك فإن الفرق الدقيق لا يشكل أهمية تذكر عند الباحث أثناء بحثه في المكنز. ويبقى السؤال

---

[٢] الأصفهانى، **مفردات ألفاظ القرآن** . - ص٥٠٠.

المطروح: أى المصطلحات أفضل للأخذ به فى المكنز من وجهة نظر الباحث.

وتزداد مشكلة المصطلح البسيط فى المكانز صعوبة إذا ما أخذنا فى الاعتبار حالة التثنية. فالمثنى فى العربية هو اسم يدل على اثنين؛ متفقين فى الحروف والحركات والمعنى؛ بسبب زيادة فى آخره تغنى عن العاطف والمعطوف؛ وهذه الزيادة هى الألف وبعدها نون مكسورة أو ياء وقبلها فتحة وبعدها نون مكسورة[٣]؛ فمثلاً العينان والشفتان فى اللغة لفظان في حالة التثنية كما ورد في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُ عَيْنَيْنِ ۞ ولِسَانًا وَشَفَتَيْنِ﴾ (البلد: ٨-٩). ووجه المشكلة هنا أن صيغة المثنى هى أحد أشكال الكلمة إلا أنها صيغة غير مفضلة لاسترجاع المصطلحات ولاسيما أن إدراج صيغة المثنى ضمن مصطلحات المكنز - ما لم تكن شائعة الاستعمال - ينتج عنه قصور فى أداء المكنز إذ أن المستخدم له يبحث دائما عن الصيغة المألوفة له؛ فإن لم يجدها فيعتبرها غير محصلة لعدم ورودها.

وهناك ما يدل على المثنى وليس منه فألحق به وعادة ما يكون مثل هذا النوع من المثنى تغليب لفظ على آخر لشيئين تجمعهما صفة مشتركة. فمن أمثلة ذلك (البحران) وهو تغليب الأقوى على الأضعف ويقصد به البحر والنهر ومثله ما جاء فى قوله تعالى: ﴿مَرَجَ البَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ (الرحمن:١٩)؛ ومن ذلك أيضا (الأبوان) وهو تغليب المذكر على المؤنث ويقصد به فى اللغة اعتبارًا الأب والأم. ومثله تغليب صفة على أخرى فيذكر ابن قتيبة في باب (تأويل ما جاء مثنى في مستعمل الكلام): " تقول العرب أهلك الرجال الأحمران: الخمر واللحم، وأهلك النساء الأصفران: الذهب والزعفران، واجتمع للمرأة

---

٣ عباس حسن، سبق ذكره .- ص١٧٧.

الأبيضان: الشحم والشباب، وأتى عليه العصران: الغداة والعشي . . . والأصغران القلب واللسان، والخافقان: المشرق والمغرب"[٤]؛ فيكون السؤال المطروح هو هل يعتمد لفظ المثنى بعينه كما ورد ليدل على معنى التغليب أم يستعمل اللفظان الدالان عليه منفصلين.

فإذا ما انتقلنا إلى حالة الجمع نجد أن المصطلح البسيط لم يعد بتلك البساطة المتوقعة؛ فالجمع فى اللغة العربية جمعان جمع سالم وجمع تكسير ويعرف الجمع السالم فى اللغة أنه ما يدل على أكثر من اثنين بسبب زيادة معينة فى آخره أغنت عن عطف المفردات المتماثلة فى المعنى والحروف والحركات بعضها على بعض[٥]. ويشمل الجمع فى هذا العلم والصفة فيكون منه جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم ومنه مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: ٣٥)، بينما يعرف جمع التكسير بأنه معنى ينصب على أفراد لا تقل عن ثلاثة وقد تزيد فى العدد مع تغير يطرأ على حروفه الأصلية فى صيغة العدد. ويشير العرب عادة للجمع بـ(الكثرة) إذا أرادوا عددًا محددًا لا يقل عن ثلاثة ولكنه يزيد على العشرة؛ ويشيرون له بـ (القلة) إذا أرادوا من الجمع عددًا لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة، بمعنى أن النوعين متشابهان فى المبدأ مختلفان فى النهاية. فمما أورده الفراء في كتابه **الأيام والليالي والشهور**: "قوله تعالى ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [التوبة: ٢] يقال: شهر وأشهر، للقليل ما دون العشرة، فإذا أجزت

---

[٤] ابن قتيبة، **أدب الكاتب** .- ص٤١-٤٢.
[٥] عباس حسن، سبق ذكره .- ص١٣٧.

العشرة فهي الشهور. قال الله عزوجل: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثنَا عَشَرَ شَهرًا﴾ [التوبة: ٣٦] فقال: الشهور لما جازت العشرة، وقال: ﴿الحَجُّ أَشهُرٌ مَّعلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] لما كانت ثلاثة. وقال (منها) للكثير، و(منهن) للقليل وذلك قوله: ﴿مِنهَا أَربَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [التوبة: ٣٦] أي من الإثنى عشر، ثم قال ﴿فَلا تَظلِمُوا فِيهِنَّ أَنفُسَكُم﴾ [التوبة: ٣٦] يعني في الأربعة الحرم، فعادت النون على القلة، والهاء على الكثرة"[٦].

والسؤال مرة أخرى أى الجمعين يؤخذ كمصطلح فى المكنز الأشهر أم الشهور؟ وكلاهما يؤدى نفس المعنى إذا ما اعتبرا خارجين عن السياق وهو من سمة المكنز فى سرد المصطلحات منفردة؛ فيكون الأمر متروكًا للباحث عن أى اللفظين يبحث.

وتتعقد المشكلة إذا ما تعدينا مفهوم العدد فى الجمع؛ فقد عرف الأصفهانى نوعًا آخر من جمع التكسير يخضع لصيغ جمع القلة وجمع الكثرة إلا أنه لا يخضع لها فى مدلول العدد بل يعنى بالصفات؛ ومن هذا يسوق الأصفهانى لفظى (أبرار) و (برزة) فيقول "وجمع البار أبرار وبررة" فقال تعالى: ﴿إِنَّ الأَبرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣]؛ وقال أيضا ﴿كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٦]؛ فيستدل الأصفهانى أنه "حيث ورد البار مجموعا فى صفة الآدميين قيل أبرار وفى صفة الملائكة قيل بررة"[٧].

وبهذا نستخلص أن صيغ الجموع قسمان أحدهما سالم والآخر تكسير ويتنوع الأخير بدوره إلى نوعين أحدهما يعنى بالعدد والآخر يُعنى بالصفات؛ والنوع الذى يُعنى بالعدد صيغتان يختلف حالهما بحال العدد الذى يدلان عليه فيكون قلة أو كثرة.

---

٦ الفراء، **الأيام والليالي والشهور**. - ص٩١.
٧ الأصفهانى، سبق ذكره. - ص٤٠.

ومما لا شك فيه أن هذا الكم من التنوع فى مصطلح الكلمة الواحدة لا يمكن أن يتم التعامل معه بشكل عشوائى؛ بل لابد أن يخضع لقواعد مقننة لغوية كانت أم اصطلاحية حتى يمكن الوصول للغرض الأساسى للمكنز وهو إيجاد لغة التفاهم بين المكشف والباحث.

أما فى شأن هذه القواعد فقد نحا المكتبيون العرب منحيين فى التفضيل بين المفرد والمثنى والجمع فيذكر محمد سليمان الأشقر أنه "ينبغى فى فهرس الموضوعات أخذ المفرد (رأسًا) دون المثنى والجمع؛ أولاً لأن التثنية والجمع فرعان للمفرد، وثانيًا لأن الجمع خاصة قد يكون له صيغ متعددة، وثالثًا لأن المفرد أخصر غالبًا من غيره ... فإذا كان المثنى أو الجمع علَمًا أو شبيهًا بالعلَم أُخذ على حاله"[٨].

أما محمود أتيم فيقترح في هذا الشأن أن يستخدم المفرد دائما للواصفات التي تدل على الخواص والصفات المعالجة وأساليبها وأسماء الموضوعات، بينما يستخدم المثنى للمفاهيم التي لا يوجد منها سوى اثنين مثل الرئة واللوز والمدار (الجغرافي)، أما الجمع فيرى أن يستخدم في الحالات الأخرى.

ويبرر محمود أحمد أتيم الأسباب التي جعلته يختار الجمع لبقية الحالات هو أن بعض المصطلحات لا يميّز بينها إلا بصيغة الجمع، أو قد لا تكون صيغة المفرد دالة على المعنى المطلوب، أو أن تكون صيغة الجمع أكثر قابلية لتحويل الواصفات إلى مستخلصات، خاصة وأن هناك معلومات دولية تطبق عليها"[٩].

---

٨ محمد سليمان الأشقر، **الفهرسة الهجائية والترتيب المعجمي**. - ص٤٠.

٩ محمود أحمد أتيم، "إعداد المكانز وتطويرها". - **المجلة العربية للمعلومات**، ع٥، مج٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤ م. - ص٨٤.

بينما يذهب محمد فتحى عبد الهادى إلى القول: "أنه يجب أن يتقرر إستخدام صيغة المفرد أو الجمع وفقا للإستعمال السائد في لغة المكنز، كما يجب أن تكون قواعد استخدام صيغ المفرد والجمع بسيطة بحيث تسمح بالتعبير عن معنى المصطلح بدقة قدر الإمكان"[١٠].

وفى الحقيقة أن القول الذي ذهب إليه محمد فتحي عبد الهادي لها قيمتها إذا أن المعول الأساسى فى هذا التفضيل هو نوع المصطلحات المستخدمة فى مجال المعرفة الذى يستهدفه المكنز وكذلك فئة المستخدمين التى ربما تكون قد اعتادت على استعمال مصطلح بعينه بصيغة معينة؛ فعلى سبيل المثال قد يرد ضمن مصطلحات أصول الفقه مصطلح (العرف) وهو فى صيغة المفرد ومصطلح (الذرائع) وهو فى صيغة الجمع؛ وكلاهما متعارف عليه بين أهل هذا العلم ولا يصح أن يؤخذ الجمع أساسًا للأول أو المفرد أساسًا للثاني؛ إذ أن مثل هذا التقنين سيكون له مردود سلبى عند البحث عن المصطلح المألوف فى المكنز إن كان فى غير هيئته فلا يستدل عليه؛ ولا سيما فى حالة الألفاظ التى يتغير شكلها تماما مثل اللعان والملاعنة فيأتى الأول تحت اللام والثاني تحت الميم؛ ومثل هذا يعنى أنه لابد من وضع ضوابط للاختيار؛ ويمكن فى هذا أن نسوق أربعة مقترحات مرتبة حسب أفضليتها، يؤخذ بها فى حالة التساوى فى الحيثية بين مصطلحين أو أكثر:

---

١٠ محمد فتحي عبد الهادى، **المكانز كأدوات للتكشيف وإسترجاع المعلومات**. - ص٤٣.

- أن يعتمد الشكل الأكثر شيوعًا بين فئة المتخصصين.
- أن يعتمد الشكل الأوضح معنىً ولا يوجد به اشتراك لغوى مع معنى آخر.
- أن يعتمد الشكل الأبسط صياغة والخالى من الزوائد.
- أن يعتمد الشكل الأيسر تلفظًا باللسان.

هذا كما يمكن الأخذ بكل الألفاظ المشتقة معًا كمصطلاحات فى المكنز ولكن يتم اعتماد واحد منها كمصطلح مفضل ويحال له من الألفاظ الآخرى ويكون استخدام المقترحات المذكورة قاصرًا على اختيار اللفظ المفضل ليكون هو المصطلح المستعمل في المكنز ويحال إليه من سواه.

وهناك حالات فريدة فى اللغة يتفق فيها لفظ المفرد والجمع فيذكر ابن قتيبة في باب (ما جمعه وواحده سواء): "الفُلك: السفن، واحد فلك. قال الله تعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: ١١٩]، وقال في موضع آخر: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]. والطاغوت واحد وجمع، قال الله جل ثناؤه: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وقال: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا﴾ [الزمر:١٧]"[١١].

ويجب تجنب صيغة المثنى على الإطلاق فى حالة وجود لفظ مفرد أو جمع لها. ولا تعتمد إلا فى حالة عدم تواجدهما معًا. ومن هذا أن تكون اللفظة تعنى أحد حالات التغليب بشرط وضوح المعنى فإن لم يكن المعنى واضحًا فيوضع أمام المصطلح - بين قوسين - المعنى الدال عليه؛ مثل الأصفران (الذهب والزعفران).

---

١١ ابن قتيبة، سبق ذكره. - ص٦١٧.

وفى حالات الجمع يجب الأخذ فى الاعتبار كل صيغ الجمع والتأكد من وجود فروق حقيقية تستوجب الفصل بين الألفاظ؛ فإن لم يكن فيؤخذ أحدها كمصطلح مفضل وذلك باستخدام المقترحات السابقة؛ أو يؤخذون كلهم ويحال من أحدها إلى الآخر.

٢- المصطلح المركب

يقصد بالمصطلح المركب ذلك المصطلح المكون من كلمتين أو أكثر فى بنيته. والمصطلح المركب قد يكون أحد أربعة صيغ: الصفة والموصوف؛ صيغة المضاف والمضاف إليه؛ صيغة الاسمين الموصولين بأداة عطف؛ صيغة الاسمين المرتبطين بحرف جر. وفى الحقيقة أن للمصطلح المركب أهميته فى المكانز للتعبير عن المصطلحات التى تنشد للمفاهيم المتخصصة، والتى إذا عبر عنها بكلمة واحدة تصبح غير ذات دلالة عند أهل العلم فى ذاك التخصص؛ وفى مثل هذا نجد أن مصطلح (المصالح المرسلة) مصطلح مركب فى شكله ذو مدلول معين عند الأصوليين؛ ولا يؤدى لفظ المصالح وحده شيئا من ذلك المدلول.

وترجع أهمية المصطلح المركب فى المكانز إلى سمة التخصص التى تغلب عليه وتميزه عن قوائم رؤوس الموضوعات؛ إلا أننا عند التعامل مع صيغ المصطلح المركب نواجه بعدة اعتبارات يجب التعامل معها بشئ من الحذر والدقة. ويتمثل أول هذه الاعتبارات فى صيغة الصفة والموصوف وصيغة المضاف والمضاف إليه. فالصفة فى اللغة العربية تلى الموصوف وهذا فى حد ذاته ميزة كبيرة فيما يتعلق بتركيب المكنز والسبب فى هذا أن الباحث يكون دائمًا هدفه الموصوف وليس الصفة فالصفة تخصيص للموصوف لا أكثر وبتقدم الموصوف على الصفة تنتفى المشكلة عند البحث باعتبارها هدف الباحث ومن هذا ما نجده

فى بعض مصطلحات علوم القرآن مثل (الآيات المشتبهات)؛ ويلاحظ هنا أن الصفة تقيد الموصوف وتجعله مخصصًا ومن ثم يجب أن يصاغ مثل هذا الشكل كما هو عليه الحال فى الأصل متمشيًا مع قواعد اللغة فى الإعراب والتشكيل.

ويختلف الوضع عن ذلك فى حالة اعتبار صيغة المضاف والمضاف إليه؛ وذلك لورود المضاف سابقا للمضاف إليه كما تفرضه قواعد اللغة العربية فى بنيتها. والإضافة تفيد التخصيص مثل الصفة فإذا ما جاء المخصَّص لاحقًا للمخصَّص له فيكون الاستدلال على المصطلح فى المكنز أكثر صعوبة منه فى حالة الصفة. فعلى سبيل المثال إذا أخذنا أحد مصطلحات فقه المعاملات مثل (نصاب الزكاة)؛ نجد أن لفظ (نصاب) تخصيص للفظ (زكاة) وتمييز له عن لفظ (مقدار) الذي هو بدوره تخصيص آخر في مصطلح (مقدار الزكاة) والأمر كذلك في مصطلح (شروط الزكاة) وغيره. والباحث عن المصطلح هنا يكون قاصدًا أولاً لفظ (الزكاة) بكل تخصيصاتها؛ مما يجعل الأمر يتطلب إجراء عملية تقديم للمضاف إليه يكون فيها المخصَّص سابقا للمخصِّص. وعليه فتأخذ المصطلحات السابقة الشكل التالي:

الزكاة، شروط
الزكاة، مقدار
الزكاة، نصاب

ورغم أن مبدأ التقديم والتأخير هذا - وهو ما يعرف فى علم المكتبات بـ "مبدأ القلب" -يعطى حلاً لمشكلة المدخل المخصَّص إلا أنه غير محبذ كمنهج مستعمل فى المكانز؛ وإن كان استعماله فى قوائم رؤوس الموضوعات محل خلاف.

وتظهر حيثية عدم التفضيل فى أن المصطلح المستعمل فى المكانز هو مصطلح مألوف بشكله ولفظه فى مجال التخصص المنشأ له المكنز؛ وعليه فإن وضع اللفظ المخصَّص أولاً لن يكون بالأهمية التى تستلزم ذلك القلب، كما هو الحال في قوائم رؤوس الموضوعات؛ ذلك لأن الأخيرة تتعامل مع مجال المعرفة بأكمله ومع فئات عامة غير محددة التخصص .

أما الحيثية الثانية فهى أن المعهود فى المكانز تزويد القسم الألفبائى فيها بأقسام مساعدة يكون فيها ترتيب المصطلحات بأشكال أخرى؛ وهذا بدوره يساعد الباحث على العثور على المصطلح بأسلوب يختلف عن ذلك الوارد فى القسم الألفبائى.

أما الحيثية الثالثة فهى أن السمة الرئيسة فى المكنز هى تزويد القسم الألفبائى فيه بشبكة من الإحالات للربط بين المصطلحات ذات العلاقة وهو الأمر الذى ينتفى به تشتت المصطلحات ذات العلاقة عن بعضها البعض إن وردت فى صيغ مختلفة.

وهناك من الصيغ ما قد يرد فى شكل آخر غير الصفة والموصوف أو المضاف والمضاف إليه. مثل صيغة اسمين معطوفين بأداة عطف. وعادة ما ترد هذه الصيغة بهدف جمع مصطلحين مترابطين درج العلماء على معالجتهما معا مثل مصطلح (الناسخ والمنسوخ) فى مجال علوم القرآن؛ أو قد يكون ذلك بهدف جمع مصطلحين متضادين قد اعتيد على معالجتهما معاً مثل مصطلح (الجرح والتعديل) فى علم مصطلح الحديث. ومما لا شك فيه أن الفصل بين الألفاظ فى مثل هذه المصطلحات يكون غير مؤد للغرض لكونه فى صورة غير مألوفة للباحث المتخصص. وعليه وجب إدراجهما معًا كما عهدهما أهل التخصص.

والسؤال المطروح هنا من وجهة نظر المكتبيين هو أيّ اللفظين يجب أن يرد أولاً: إذ أن استبدال ترتيب اللفظين سيغير من موضع المصطلح فى ترتيبه الألفبائى من القائمة. وفى الحقيقة لا توجد قاعدة محددة يمكن الاعتماد عليها فى كل الحالات؛ إلا أن المنطق يحتم أن يكون ترتيب الكلمات فى مثل هذه الصيغ مرده إلى الشكل الذى درج أصحاب التخصص على التعامل به؛ ويعنى أنه إذا اعتاد رجال الحديث استعمال مصطلح (الجرح والتعديل) فيظل كما هو عليه ولا يصح صياغته فى شكل (التعديل والجرح)؛ إذ أنه من غير المتوقع أن يبحث عنه رجل الحديث فى التاء بل سيكون البحث عنه فى الجيم كما عهده؛ وهكذا فى مصطلح (الناسخ والمنسوخ) وبقية المصطلحات التى يجمع بينها حرف العطف؛ فالأصل إذًا هو ما أَلِفه أهل التخصص من صيغ إذ بها يعرف المصطلح عندهم.

وقد يستلزم هذا فى بعض الأحوال أن تكون الصيغة فى شكل اسمين يرتبطان بحرف جر مثل (القراءة على الشيخ) فى علم مصطلح الحديث أو فى صيغة جملة مثل (الموصول لفظًا المفصول معنىً) فى مجال علوم القرآن؛ فتبقى الصيغة كما هى عليه ما بقيت القاعدة المذكورة سابقًا؛ ألا وهى المألوف عند أهل التخصص.

وفى جميع أحوال التعامل مع المكانز فإن صيغة المصطلح البسيط أفضل من صيغة المصطلح المركب. فإذا كان هناك ما يمكن به تغيير شكل المصطلح من صيغة المركب إلى البسيط فيكون ذلك أولى وأفضل لتقليل نسبة المصطلحات المركبة؛ بشرط عدم مخالفة المألوف عند أهل التخصص؛ ومن ذلك مثلا أن يتم تغيير مصطلح (الناسخ والمنسوخ) بمصطلح (النسخ).

ثانيًا: وضوح المعنى

نعنى بوضوح المعنى إزالة الالتباس أو الإبهام فى مدلول اللفظ نتيجة لورود الكلمة مستقلة وخارجة عن سياق النص. وعادة ما يحدث هذا عند اشتراك كلمتين أو أكثر فى نفس البنية والنطق وأريد بكل منها معنى غير الذى أريد به فى موضوع آخر. والاشتراك البنيوى فى اللغة العربية هو وليد غياب النقط من الحروف المتشابهة فى الرسم مما يجعل القارىء يحمل على رسمه معان متعددة. ولعل أفضل ما يمكن سوقه كمثال فى هذا المقال هو رسالة أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه إلى معاوية رضى الله عنه يوبخ فيها واليه فكتب "عرل عرل فصار فصار دلل دلل فاحس فاحس فعلل فعلل بهدا بهدا". والرسالة بعد نقطها "غَرّك عِزُّك؛ فصار قصار ذَلك ذُلك؛ فاخش فاحش فِعلك فعَّلك تهدأ بهذا". فرد عليه معاوية رضى الله عنه " على قدرى على قدرى"؛ وهى بعد نقطها "على قَدرى غلى قِدرى"[١٢].

والجدير بالذكر أن أهمية النقط والإعجام لم تظهر إلا حين اتسعت الفتوحات وتعددت المصاحف وكثر التصحيف ويشير إلى ذلك ابن خلكان فى رواية عن أبى أحمد العسكرى فى كتاب **التصحيف** فيقول: "إن الناس غبروا يقرءون فى مصحف عثمان بن عفان رضى الله عنه نيفًا وأربعين سنة إلى أيام عبد الملك بن مروان؛ ثم كثر التصحيف وانتشر فى العراق؛ ففزع الحجاج بن يوسف إلى كتّابه؛ وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المتشابهة علامات؛ فيقال: إن نصر بن عاصم قام بذلك أفرادا وأزواجا؛ وخالف بين أماكنها فغبر الناس بذلك زمانًا لا يكتبون إلا منقوطا"[١٣].

---

١٢ طاش كبرى زاده، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**، ج١.- ص٢٥٨.
١٣ ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** - ج١، ص ١٣٥.

واليوم لم تعد النقط تسبب مشكلة اشتراك فى المعنى إذ أن الحرف المستعمل الآن هو الحرف المنقوط وبانتشار المطابع أصبحت الأحرف المنقوطة هى الأصل فى القراءة والكتابة ولا يستثنى من ذلك إلا الأخطاء المطبعية وهى سهلة التدارك فى معظم الأحوال؛ وإن كان يفترض فى أى أداة استرجاع معلومات انعدام الأخطاء المطبعية ولا سيما المكانز لأن رأس مالها هو الألفاظ؛ أما ما يمثله الاشتراك البنيوى اليوم - والذى يهمنا فى هذا الموضوع - فهو الكلمات المشتركة فى البنية المختلفة فى المعنى حتى بعد نقطها وهى تنقسم إلى ثلاثة أنواع: المشترك والمثلث والأضداد، ونتناول كل منها مفصلاً فيما يلي:-

١ - المشترك

ويسمى أيضًا الوجوه والنظائر أو الأشباه والنظائر ويراد به انصراف اللفظ الواحد إلى أكثر من معنى واحد. وكتب التراث مليئة بصفة المشترك في مختلف العلوم: في ألفاظ القرآن والشعر والنحو والفقه وغيرها.

فمن أمثلة ما ذكر فى القرآن ما أورده جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزى (ت ٥٩٧هـ/١٢٠١م) فى كتابه **نزهة الأعين النواضر فى معنى الوجوه والنظائر** فى باب النشوز: "وذكر أهل التفسير أن النشوز فى القرآن على أربعة أوجه: أحدها: عصيان المرأة زوجها ومنه قوله تعالى في سورة النساء: ﴿**وَاللاتى تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ**﴾ [آية ٣٤]؛ والثاني: ميل الرجل عن امرأته إلى غيرها ومنه قوله تعالى في سورة النساء: ﴿**وَإِنِ امرَأَةٌ خَافَت مِن بَعلِهَا نُشُوزًا أو إعرَاضًا**﴾ [آية ١٢٨]؛ والثالث: الإرتفاع، ومنه قوله تعالى في [سورة] المجادلة: ﴿**وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا**﴾ [آية١١]؛ والرابع: الحياة،

قولـه تعـالى فـى البقـرة: ﴿وَانظُر إِلَى العِظَامِ كَيفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقـرة: ٢٥٩]"[١٤].

ومـن أمثلـة الأشـباه والنظـائر فـى الشـعر قصيـدة أحمـد بـن فـارس فـى العـين[١٥]

يادارسعدى بذات الخال من إضم	سقاك صوب حيا من واكف العين
إنى لأذكـر أيامـا بهـا؛ ولنـا	فى كـل إصباح يـوم قـرة عين
تدنـى معشقـة منـا معتقـة	تشجها عذبـة مـن نابـع العيـن
إذا تمززهـا شيـخ بـه طـرق	سـرت بقوتها فى السـاق والعيـن
والزق ملأن مـن مـاء السرور فلا	تخشى تولـه مـا فيـه مـن العين
وغـاب عدالنـا عنـا ولا كـدر	فى عيشنا من قـريب السوء والعين
يقسـم الـود فيمـا بيننـا قسمـا	ميـزان حـق بـلا بخس ولا عـين
وفائـض المـال يغنينـا بحاضـره	فنكتفى من ثقيـل الديـن بالعيـن
والمجمـل المجتبـى تغنـى فـوائـده	حفاظه عـن كتـاب الجيـم والعيـن

ومعنـى العـين فـى هـذه الأبيـات كمـا وردت بالـترتيب هـى: سـحاب ينشأ من قبل القبلـة؛ عـين الإنسـان؛ مـا ينبـع منهـا المـاء؛ عـين الركبـة؛ ثقـب يكـون فـى المـزادة؛ الواشـى؛ العـين فـى الميزان؛ المـال الحـاضر؛ كتـاب العـين للخليل بـن أحمـد.

وتعـد هـذه المشـكلة شـائعة فـى العديـد مـن اللغـات الحيـة؛ إلا أنهـا لا تعار انتباهًا باعتبار أن اللفـظ يفهـم مـن السـياق كمـا هـو الحـال فـى الأمثلـة السـابقة. وقـد يحـدث فـى بعـض الأحـوال البسـيطة أن يحـدث اللبـس فـى المعنى عندما يكـون مجازيًـا؛ أمـا فـى المكـانز فـالوجوه والنظـائر تمثـل مشـكلة

---

١٤ ابن الجوزى، **نزهة الأعين النواضر فى معنى الوجوه والنظائر**. - ص ص٥٨٥-٥٨٦.
١٥ وردت الأبيات فى الصفحات (يه - يو) من مقدمة كتاب **الصاحبى** لابن فارس.

أساسية وذلك بسبب طبيعة بناء المكنز وهو ورود المصطلحات فيه مكونة من كلمة واحدة أو اثنتين فى بعض الأحوال مما يحتمل به احتواؤها على أكثر من مدلول فيتبادر للذهن معنى غير المقصود به فينتج عنه استدلال خاطئ لدى الباحث. ومن أمثلة ذلك في المصطلح البسيط "النسخ" وفى المصطلح المركب "الناسخ والمنسوخ" وكلاهما لم يوضح ما إذا كان المصطلح هنا جاء للإفادة عن القرآن أم الحديث.

ومثل هذه المشكلة تتكرر كثيرًا فى المكانز؛ وللتعامل معها نسوق هذه المقترحات الأربعة:

١- الاستبدال

أي تغيير المصطلح بمصطلح آخر مرادف له فى المعنى ولا يحمل فى تكوينه اشراكًا لفظيًا، مثل استبدال مصطلح القرء بالحيض.

٢- التحديد النحوي

أي تقييد معنى المصطلح بإضافة مخصِّص له يليه فى اللفظ فيكون جزءًا من الصياغة، كتخصيص "الناسخ والمنسوخ" بإضافة لفظ "الحديث" فتصبح الصياغة الجديدة بصيغة "النسخ فى الحديث".

٣- التبصرة التوضيحية

أي تعريف للمصطلح على شكل تفسير أو شرح قصير لتوضيح المعنى المقصود، مثل إضافة شرح لمعنى "اللغات فى القرآن"؛ فيكون المصطلح بالشكل التالى:

اللغات في القرآن

ما ورد من لغات العرب في ألفاظ القرآن

٤- التمييز

أي وضع لفظ شارح بين قوسين هلاليين يزال به الغموض، مثل إضافة لفظة "فقه" بين قوسين بعد مصطلح الأشباه والنظائر لإزالة الالتباس فيكون المصطلح بالشكل التالى:

الأشباه والنظائر (الفقه)

وقد اعتبرت هذه المقترحات كلها حلولاً للمشكلة، حيث درج رجال المكتبات على استخدامها مع المصطلحات المشتركة فى المبنى، المختلفة فى المعنى؛ إلا أنها ليست مناسبة على إطلاقها، فهناك بعض الحالات التى لا يصلح فيها تطبيق بعض هذه الحلول؛ فعلى سبيل المثال فى المقترح الأول والذى ينشد استبدال مصطلح بآخر قد يكون له فائدته فى بعض المصطلحات ولكنه يظل قاصرا في البعض الآخر؛ كاستبدال مصطلح "الناسخ والمنسوخ" ب"النسخ" فإنه يحمل نفس الالتباس السابق وهو أن يكون نسخًا فى القرآن أو نسخًا فى السنة. علاوة على هذا فإن الإتيان بلفظ مرادف ليس بالأمر السهل؛ فليس بالضرورة أن يكون للفظ مرادف على الإطلاق؛ وإن وجد فقد لا يكون متعارفًا عليه بين أهل التخصص.

أما عن المقترح الثانى وهو تقييد المصطلح بإضافة مخصِّص له فهو مع وجاهته يخرج بالمصطلح من الشكل البسيط - إن كان فى الأصل فى شكله البسيط - إلى الشكل المركب مما قد يزيد من تعقيد صيغة المصطلحات الواردة فى المكنز فيخرج عن إحدى سماته؛ فالمصطلح المركب أنسب لقوائم رؤوس الموضوعات منه فى المكانز.

وعن المقترح الثالث أى إضافة تعريف مقتضب للمصطلح ليزيل عنه الإبهام فإن مثل هذا المنهج موجود بالفعل فى المكانز؛ إلا أنه

يستعمل عادة للمصطلحات ذات الدلالة الخاصة فى مجال علم ما؛ فيضاف مثل هذا التعريف لتوضيح حالة استخدام هذا المصطلح بين أهل ذاك العلم؛ وعند استعمال نفس هذا المنهج لإزالة الإبهام عن المصطلحات المشتركة فى المعنى سيختلط الهدفان معًا ويصبح المكنز جملة من التعريفات ويفقد صفته المميزة له عن المعجم.

أما عن المقترح الأخير وهو إضافة كلمة مميزة للمصطلح بين قوسين فهو الممارسة الشائعة بين المكانز عند معالجتها لذلك النوع من الاشتراك اللغوى؛ كما أنه متميز ولا يغير من شكل الصيغة ولا يزيدها تعقيدًا.

٢- المثلثات

تعرف المثلثات عند اللغويين بأنها الكلمات التى اشتركت فى الجذور واتفقت فى أوزانها وتعادلت أقسامها و لم تختلف إلا فى حركة فائِها أو عيْنها فيقع اختلاف المعنى أو اتحاده. ولا يهمنا فى هذا الموضع المثلث المتحد المعنى إذ لا يمثل مشكلة فى بناء المكانز عند تجرد الحروف من الشكل وإنما تكون المشكلة عندما تصاغ الكلمات فى المكنز غير مشكولة فتأخذ الكلمة ثلاثة معانى مختلفة فيلتبس على الباحث أى من هذه المعانى هو الذي يشير إليه اللفظ. ومن أمثلة المثلث المختلف المعنى لتغير الحركة فى عينه ما ذكره قطرب (ت ٢٠٦هـ/٨٢١ م) فى أول كتابه المعروف باسم **مثلثات قطرب**:

"فمنه الأول المفتوح والثاني المكسور والثالث المضموم، أوله: الغَمر والغِمر والغُمر، فأما الغَمر فالماء الكثير وأما الغِمر فالحقد في

الصدر ومنه الحديث: "لا تجوز شهادة ذي الغمر على أخيه" . . . وأما الغُمر فهو الرجل الذي لم يجرب الأمور، الضعيف في حالاته"[١٦].

وقد أودع قطرب فى كتابه هذا من المواد ١٠٣ مادة لم يتبع فيها أى ترتيب معروف؛ إلا أن له السبق فى هذا المجال لكونه أول من ألفّ فى المثلث فى اللغة؛ وقد كان لمثلثه حظوة كبيرة لدى اللغويين والأدباء فتناولوه بالشرح والتكميل.

ومن أوفى مَن وضع فى المثلثات بعد قطرب هو أبو محمد البطليوسى (ت ٥٢١هـ/١١٢٧م). وقد جاء فى كتابه من المثلث المختلف المعانى ٦٩٥ كلمة ومن المثلث المتفق المعانى ١٣٨ كلمة ورتبه على الألفباء المغربية، وقسم المواد داخل كل حرف على بابين: أحدهما للمثلث المتفق المعنى؛ والآخر للمثلث المختلف المعنى. ولقد أثنى البطليوسي على مصنّف قطرب باعتباره منزعًا مستطرفًا لا يُعلم أنه سُبق إليه، إلا أنه ينتقده في سرده عدداً من الكلمات ليست من المثلث في شيء مثل ذكره الكلأ والكلى والكلا، وهو ما يعتبره البطليوسي خطأً، إذ أن المفتوح منها مقصور مهموز، والمضموم مقصور غير مهموز والمكسور ممدود. ثم يستطرد البطليوسي في تعريف المثلث كما تعامل معه في مصنفه بقوله: "وإنما نعتد مثلثًا في كتابنا هذا ما اتفقت أوزانه وتعادلت أقسامه، ولم يختلف إلا بحركة فنائه فقط كالغَمر والغِمر والغُمر، أو بحركة عينه كالرَّجُل والرَّجِل والرَّجْل، أو كانت فيه ضمتان تقابلان فتحتين وكسرتين، كالسُّمسُم والسَّمسَم والسِّمسِم، والجَرجَار والجَرجير والجُرجُور، والهَمهام والهِمهيم والهمهُوم"[١٧]. ولقد بسط البطليوسي القول فى شروح

---

١٦ قطرب، **مثلثات قطرب** .- ص ص٣١-٣٢.
١٧ البطليوسي، **المثلث**.- ص٢٩٨.

المثلثات بسطاً وسيعاً مستشهداً فيه بالقرآن والحديث والمأثور من الأشعار والأمثال والأسجاع.

وهناك من وضع فى المثلث أرجوزة مثل أرجوزة ابن مالك (ت ٦٧٢هـ/١٢٧٤م) قفى فيها على الباء المكسورة ٢٧٥٠ بيتًا وهى بعنوان **الإعلام بمثلث الكلام**. وقد ذكر في باب العين[١٨]:

تدبر الكتب وفسر عبرَ ... وزجر طير وحل وفر
بكثرة الأهل وأما العُبُر ... فجانب الوادي بلا ارتاب
كذاك عبتر وبنات عبرِ ... هي الدواهي بالتزام الكسر
وما به في البر أو في البَحر ... يُعبر ذو وجهين باصطحاب
وعبُرًا اضمم إن كثيرًا بيّنًا ... أو اقلفا بكى أسى أومسخنًا
أو من يديم سفرًا بلا ونى ... أومسرع السير من السحاب

وغاية القول أن مشكلة وجود المثلث فى بناء المكانز تكمن فى عدم أخذ الشكل أصلاً في رسم الكلمة فينتج اللبس المفضى إلى اختلاف المعنى. وظاهرة الشكل تختلف عن ظاهرة النقط من حيث النشأة فالتنقيط بدأ مع الحرف بينما بدأ التشكيل مع اللحن فى القرآن.

ولقد أصبح الشكل اليوم من لوازم اللغة إلا أن المطابع فى كثير من الأحيان تزهد فى الالتزام به مما يشكل لبسًا فى بعض الأحوال لتمييز المعنى المقصود؛ ويهون الأمر إذا كان هذا الزهد فى الكتب حيث يستطيع القارئ أن يميز معنى الكلمة من خلال السياق؛ أما فى المكانز والمعاجم اللغوية حيث تصاغ الكلمات مفردة، يصبح الشكل لازمة من لوازم الطباعة.

---

١٨ ابن مالك، **الإعلام بمثلث الكلام**. - ص١١٨-١١٩.

ومما يؤسف له أنه على الرغم من أن مشكلة المثلث ليست بتلك التى تستدعى الطرح على مائدة مشاكل بناء المكانز لأن ورود المصطلحات مشكولة يزيل الإبهام؛ إلا أنه من الغريب أن المكانز - بل حتى والمعاجم فى كثير من الأحوال - لا تلجأ إلى الأخذ بالشكل، ودون مبرر يذكر؛ ويزيد الأمر عجبًا أن ينهج المكتبيون إلى معالجة الالتباس فى المعنى الناشئ عن غياب الشكل فى المثلث معالجتهم للمشترك؛ مما ينتج به خلق مشكلة مصطنعة ليس لها وجود أصلاً وحلها موفور. وخلاصة القول فى هذا أن التشكيل الآن أصبح جزءًا مهما فى تكوين اللفظ وهو إن لم يكن قد وجد أصلاً فى كتب التراث الأولى فلا يعنى هذا أن نعتبره إضافة مستحبة بل هو لازمة من لوازم اللغة مثل النقط.

٣- الأضداد

الأضداد جمع ضد وهو مصطلح أطلقه اللغويون على الألفاظ التى يكون الواحد منها دالاً على معنى وعلى ضده المنافى له بدلالة السياق. ومثل هذه الألفاظ تعاني نفس المشكلة الواردة فى المشترك اللفظي؛ بل أن هناك من اللغويين من يصنفها ضمن المشترك باعتبارها من فئة المتفق فى المبنى والمختلف فى المعنى؛ وتتوارد الأضداد فى القرآن وفى الحديث وفى الفقه وفى الشعر مما يستوجب وضع حل لها كما هو الحال فى المشترك .

فمن أمثلة ألفاظ الأضداد الواردة فى القرآن (القانع) ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ (الحج: ٣٦) ويعنى السائل والأصل يقال رجل قانع إذا كان راضيا بما هو فيه لا يسأل أحد. ومن الأضداد فى الفقه (القرء) فيقال القرء للطهر وهو مذهب أهل المدينة ويقال

للحيض وهو مذهب أهل العراق والأصل فى القرء الوقت المعلوم ولذلك وقع على الضدين لأن كل منهما وقت.

والأضداد على حقيقة وجودها واستعمالها فى اللغة كانت وما زالت موضعاً للجدل بين العلماء والباحثين؛ منهم من يؤيد وقوعها ويعد وجودها من مألوف اللغة إذ أن الألفاظ متناهية بينما المعانى غير متناهية، ومن هؤلاء الأصمعى وابن السكيت والصاغانى[١٩] وقطرب[٢٠]. ومن العلماء من هو منكر لوقوع الأضداد فى اللغة وأبطلها إبطالاً تاماً وأشهر من أعلن هذا الرأى ابن درستوريه فى كتاب **إبطال الأضداد**؛ وهناك طائفة أخرى أسماها ابن الأنبارى (أهل الزيغ والبدع والإزراء بالعرب) وهم أولئك الذين قالوا بوجود الأضداد إلا أنهم اعتبروها منقصة للعرب وقلة في بلاغتهم؛ وقد استهل ابن الأنبارى كتابه **الأضداد** بالرد عليهم حيث جاء في مقدمته:

"هذا كتاب ذكر الحروف التى توقعها العرب على المعانى المتضادة؛ فيكون الحرف منها مؤديًا عن معنيين مختلفين؛ ويظن أهل البدع والزيغ والإزراء بالعرب؛ أن ذلك كان منهم لنقصان حكمتهم؛ وقلة بلاغتهم؛ وكثرة الالتباس فى محاورتهم؛ وعند اتصال مخاطباتهم؛ فيسألون عن ذلك؛ ويحتجون بأن الاسم منبىء عن المعنى الذى تحته ودال عليه؛ وموضح تأويله؛ فإذا اعتور اللفظة الواحدة معنيان مختلفان لم يعرف المخاطَب أيهما أراد المخاطِب؛ وبطل بذلك معنى تعليق الاسم على المسمى. فأُجيبوا عن هذا الذى ظنوه وسألوا عنه بضروب من الأجوبة؛ إحداهن أن كلام العرب يصحح بعضه بعضًا؛ ويرتبط

---

١٩ طبعت هذه المؤلفات بتحقيق المستشرق أوغست منفر ضمن مجموعة بعنوان **ثلاثة كتب فى الأضداد**. - بيروت، ١٣٣٠ هـ / ١٩١٢ م.

٢٠ أنظر الأضداد في مجلة إسلاميكا، ع ٣، ج٥، ١٣٥٠ هـ / ١٩٣١ م.

أوله بآخره؛ ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه؛ واستكمال جميع حروفه؛ فجاز وقوع اللفظة على أحد المعنيين المتضادين، لأنها يتقدمها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولا يراد بها فى حال التكلم والإخبار إلا معنى واحد"[٢١].

ويستطرد ابن الأنبارى مفندًا الأسباب التى دعت لحدوث الأضداد فى اللغة؛ فمما ذكره أن الأسماء كلها وقعت لعلة خصت بها العرب فمنها ما علم ومنها ما جهل؛ ومن الأسباب أن يكون المعنيان المتضادان لأصل واحد ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع؛ ومن الأسباب أيضا تعدد لهجات العرب فوقع معنىً لقوم وكان الآخر لغيرهم؛ فسمع هؤلاء من هؤلاء وأخذوا من بعضهم. ويستشهد ابن الأنبارى فى كل أقواله بشواهد الآيات والحديث والشعر مما عرفته العرب فى كتاب يحوى ٣٥٧ لفظة جاءت غير مرتبة على نسق معروف[٢٢].

والشاهد فى هذا المقام أن الأضداد وردت فى اللغة وكتب التراث. وحقيقة وجودها هذه تفرض على واضعى المكانز اعتبارها من الألفاظ المشتركة والتى يتطلب فحواها توضيحًا للباحث إذا صيغت مستقلة وخارجة عن السياق[٢٣].

وفى حالة التوصل إلى توصيات وقواعد بشأن التعامل مع صيغة الاسم التي يُقترح اتخاذها مع المصطلحات البسيطة من مفرد أو مثنى أو جمع؛ ووضع أسس لصيغة المصطلحات المركبة ثم اعتماد منهج معين لتوضيح الألفاظ المبهمة فى مصطلحات المكنز سواء أكانت من فئة

---

٢١ ابن الأنبارى، **كتاب الأضداد** .- ص ص١-٢
٢٢ المرجع السابق.- ص ص٨-١٣
٢٣ المرجع السابق.

المشترك أو المثلث أو الأضداد؛ يبقى تبيان نوعية العلاقات القائمة بين المصطلحات الواردة فى المكنز حتى يتم إرساء قواعدها الأساسية، أمرًا مطلوبًا. وهذا ما سنتناوله فى الباب القادم إن شاء الله.